منهج المحدِّثين في التعامل مع الصحيحين
"الأحاديث المنتقدة أنموذجاً"

عمار أحمد الحريري*

الملخص

للصحيحين مزية زادتهما فضلاً على بقية كتب الحديث، وأفضت إلى ظهور منهج وإقرار أحكام خاصة في تعامل المحدِّثين معهما. غير أن بعض النقاد استدركوا على الشيخين بعض الأحاديث التي تخلَّفت عن شرط الصحيح، حرصاً منهم على تهذيب الصحيحين. ووجدنا مَن دافع عن الصحيحين، واستنكر نقدهما، وأفرد للأحاديث المنتقدة قواعد عامة وخاصة.

تتناول هذه الدراسة مدى الموضوعية والدقة في هذه القواعد والأحكام التي قعَّدها المحدِّثون للدفاع عن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ومدى التسليم بها. قسمت الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسة، أوَّلها مدى مشروعية نقد الصحيحين، وعرضت الأقسام الثلاثة الأُخرى القواعد والأحكام العامة والخاصة لمنهج المحدِّثين في هذا الشأن، ولا سيما ما تعلَّق منها بالأحاديث المنقطعة، والأحاديث المعلولة بالوهم والاختلاف. وقد اتَّسم البحث بالتأصيل والتطبيق أحياناً والنقد، وأسهم في إعادة قراءة منهج الشيخين في الصحيحين وَفق رؤية جديدة.

الكلمات المفتاحية: الصحيحان، النقد، المعلولة، الانقطاع، الوهم.

Scholars of Hadith methodology in dealing with the two Sahihs:
The criticized ahadith as a model.

Ammar Ahmad al-Hariri

Abstract

The two books: Sahih al-Bukhari and Sahih Muslim have a certain merit over other Hadith books. This fact has resulted in producing certain method and judgments in dealing with both of them. However, some critics redressed some ahadith that have lagged behind the Sahih "correct" requirements in order to purity the two excellent books. Other scholars of hadith have defended the two books and denounced their criticism, and put forward certain rules of general and specific nature.

This study questions of the objectivity and accuracy of these rules. The study is divided into four sections, the first of which has dealt with the legitimacy of the criticism of the sahih, and the other three sections present the general and specific rules as they are related to the broken series of narrators, and the ahadeeth which suffer of problems because of some delusion and confliction. The study uses methodologies of foundation building, application and criticism. The study contributes to the re-reading methodology of the two Sheikhs according to a new perspective.

Kewords: Al-Saheehan "the two correct books of hadith", Hadeeth Criticism, Ahadeeth suffer of illness, Broken hadeeth, Delusion

---

* دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الزيتونة/ تونس، أستاذ مشارك تخصص الحديث النبوي في جامعة دمشق سابقاً، وحالياً في جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ عمان. البريد الإلكتروني: ammar_hariri@yahoo.com

تم تسلم البحث بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٤م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٠م.

مقدمة:

صُنِّف الصحيحان في منتصف القرن الثالث الهجري تقريباً؛ نتيجةً للتطور العلمي والسياسي والحضاري الذي شهده العالم الإسلامي آنذاك، وقد أُلِّفت قبلهما الموطآت والمصنَّفات والمسانيد، وكان للإمامين البخاري ومسلم طريقة في التصنيف، ومسلك في انتقاء المادة أكثر نضجاً ودقةً ممن سبقهما، وقد عمدا إلى إفراد الحديث الصحيح في التأليف، مع مراعاة ذكر الأحاديث بالأسانيد والطرق.

وحظي الصحيحان بمكانة خاصة، واستأثرت الأحكام التفصيلية فيهما باهتمام الدارسين، وأُفرِدت أحكام خاصة لهما. ولمّا قعَّد العلماء لعلوم الحديث من حيث قبول الحديث، ورده، وصفة مَن تُقبَل روايته، كان أثر الصحيحين واضحاً في التقعيد وصياغة الأحكام ضمن صنيع الشيخين. وقد خصَّصنا لهذا الجانب بحثاً منشوراً يحمل عنوان "أثر الصحيحين في تقعيد علوم الحديث".[١]

ولا شكّ في أن أهم ما يُميِّز الصحيحين من غيرهما هو تلقّي الأُمَّة لهما بالقبول، وما تبع ذلك من إقرار أحكام خاصة بهما. وقد أفردنا لذلك بحثاً عنوانه "تلقّي الأُمَّة للحديث بالقبول: النشأة، والمفهوم، والتطور".[٢]

أمّا هذا البحث فإنَّه يهدف إلى تحقيق أمرين؛ الأول: بيان مدى مشروعية نقد أحاديث الصحيحين، والثاني: استقراء الأحكام والقواعد التي أفردها العلماء للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، ونقدها على ميزان المحدِّثين.

إن الناظر في كتب أصول الحديث والشروح والمؤلَّفات التي اهتمت بالصحيحين، يلحظ وجود أحكام خاصة بالأحاديث المنتقدة فيهما مستثناة من القواعد الأصولية في الحديث، التي أُصِّلت في كتب الحديث، والتي جاءت غالباً في صورة استثناء أو

[١] الحريري، عمار أحمد. "أثر الصحيحين في تقعيد علوم الحديث"، جامعة دمشق، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مج٢٩، عدد١، ٢٠١٣م، ص٣٥٩-٣٨١.

[٢] الحريري، عمار أحمد. "تلقي الأمة للحديث بالقبول: النشأة، والمفهوم، والتطور"، **مجلة إسلامية المعرفة**، عدد٨٥، ٢٠١٦م، ص٧٧.

خصوصية لهما. لذا يسعى البحث إلى الوقوف عند هذه الأحكام في ضوء رؤية تأصيلية نقدية لمنهج المحدِّثين في تعاملهم مع الصحيحين، محاولاً الإجابة عن الأسئلة المحورية الآتية:

- هل يجوز نقد أحاديث الصحيحين؟
- لماذا خصَّ المحدِّثون الصحيحين بأحكام وقواعد خاصة؟
- ما القواعد والأحكام التي أفردها المحدِّثون للأحاديث المنتقدة في الصحيحين؟
- ما مدى صحة هذه القواعد والأحكام وقوتها؟

الجهود والدراسات السابقة:

تحفل مكتبة الحديث بالكتابات التي اهتمت بالصحيحين، من حيث: الشروط، والشرح، والجمع بين أحاديثهما أو رجالهما. ولم يخلُ كتاب في علم مصطلح الحديث من الإشارة إليهما، وإلى منهجهما وشروطهما، وقد اعتنت كتب عدَّة بجمع الأحاديث المنتقدة، وتصدَّت أُخرى للدفاع عنها حديثاً حديثاً، بيد أن هذه الكتب لم تعرض لتعامل المحدِّثين مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين على أساس الدراسة التأصيلية النقدية؛ لذا اهتم بحثنا برصد تلك الجهود في كيفية التعامل مع هذه الأحاديث.

فابن حجر -مثلاً- أفرد الفصل الثامن من مقدمة كتابه "فتح الباري" (هدي الساري) للأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري، وقسَمه قسمين؛ الأول: الانتقادات بالعموم مع الأجوبة، مُقسَّمةً إلى ستة أقسام. والثاني: أجوبة الأحاديث واحداً واحداً، التي بلغت مئة وعشرة أحاديث، وقد عملنا على جدولتها لاستخلاص الجانب التأصيلي منها.

وما أصَّله ابن حجر كان ركيزة أساسية في بحثنا؛ وذلك أنه كان محدِّثاً وشارحاً للبخاري، ومثَّل أنموذجاً لتعامل المحدِّثين مع الصحيحين، وكان أيضاً عالِماً موسوعياً؛ فقد ذكر في سياق كلامه آراء كثير من المحدِّثين حول ذلك.

غير أن إضافتنا في البحث كانت أشمل للصحيحين، خلافاً لما فعل ابن حجر من التركيز فقط على صحيح البخاري. وقد تتبَّعنا أيضاً أقوال بعض المحدِّثين الذين ربما يوافقون ابن حجر على منهجه أو يخالفونه فيه، إضافةً إلى دراسة هذه الأقوال والآراء دراسة نقدية.

وفيما يخص الدراسات الأكاديمية، فقد عثرنا على كتاب يبدو أنه ضِمن هذا التصنيف من دون أن يذكر مؤلِّفه ذلك، وهو يحمل عنوان "الأحاديث المنتقدة في الصحيحين" لأبي سفيان مصطفى باجو، ويتألَّف من مجلدين يقعان في (٨٣٨) صفحة. وقد اقتصرت خطة الكتاب على فصلين فقط، تحدَّث المؤلِّف في أوَّلهما عن صحة أحاديث الصحيحين وتلقّي العلماء لكتابيهما بالقبول، وقسَمه قسمين بحيث تناول في أوَّلهما تلقّي العلماء للصحيحين بالقبول، وسرد أقوال العلماء في ذلك، وعرض في القسم الثاني لانتقادات حُفّاظ أحاديث الصحيحين، وذكر فيه ثلاثة مطالب؛ الأول: الكتب المصنَّفة في انتقاد أحاديث الصحيحين، والثاني: الكتب المصنَّفة في أجوبة الأحاديث المنتقدة، والثالث: الأحاديث المنتقدة مصنَّفةً. أمّا الفصل الثاني فخصَّصه المؤلِّف لسرد الأحاديث المنتقدة حديثاً والجواب عنها. وعلى هذا، فقد خلا الكتاب من الدراسة التأصيلية النقدية، واكتفى مؤلِّفه بما ذكره ابن حجر في مقدمته.

ولعل أهم ما يُميِّز بحثنا من الدراسات السابقة هو تتبُّع منهجية المحدِّثين بموافقتهم على نقد أحاديث الصحيحين، أو عدم الموافقة على ذلك، وجمع الانتقادات، وتصنيفها، وتقعيدها، والإجابة عنها، ومناقشتها، ونقدها.

أولاً: مشروعية نقد أحاديث الصحيحين

من أهم القضايا التي أُثير حولها الجدل قديماً وحديثاً قضية نقد أحاديث الصحيحين. والملاحَظ أن كثيراً ممن يمنعون النقد حديثاً يستخدمون كلمة "الطعن" في حقِّ أيِّ ناقد لهما؛ لإضفاء صبغة التجريم على مَن يحاول نقدهما، مانحينَ إيّاهما قداسةً وسلطةً قد توازي مكانة القرآن الكريم، كما قال ابن القيِّم: "وأهل الحديث متَّفقون على

أحاديث الصحيحين وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جداً، وهم متَّفقون على لفظها ومعناها كما اتَّفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه."[٣]

ورأى كثير من المتأخرين أن نقد الصحيحين هو طعن فيهما، واصفينَ مَن ينتقدهما بالقرآنيين، أو العقلانيين، أو الحداثيين، من باب تجريمهم، واعتبارهم أعداء للسُّنة النبوية.[٤]

صحيح أن هؤلاء العلماء وضعوا نُصْبَ أعينهم مهمة الدفاع عن السُّنة النبوية والحفاظ على هيبة الصحيحين اللذينِ يُمثِّلان المصدر الأهم لسُنة النبي ﷺ، غير أن الأمر قد تطور حتى وصل حدَّ الدفاع عن الصحيحين لذاتهما، ورفض أيِّ نقاش حول ثبوت الحديث عن النبي ﷺ، واقتصار العصمة على الأنبياء.

ومِن أوائل مَن خصَّ الصحيحين بمكانة مميزة أبو إسحاق الإسفراييني، وأبو عبد الله الحميدي، وأبو الفضل بن طاهر، وغيرهم.[٥] بيد أن مكانة الصحيحين زادت عند المتأخرين، مثل ابن الصلاح والعراقي، ثم ابن حجر ومَن بعده.

ولعل أقوى دليل لمَن يرفض نقد الصحيحين هو تلقّي الأُمَّة لهما بالقبول بوصف ذلك خصوصيةً لهما، وهذا التلقّي هو أشبه بالإجماع الذي أعطى الشيخين العصمة، ثم الصحة القطعية لأحاديثهما، وجعل نقد أيِّ حديث فيهما خرقاً لهذا الإجماع، ولعصمة الأُمَّة.

ويرى ابن حجر في معرض دفاعه عن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين أن هذا النقد لا يقدح بأصل موضوعهما: "وهي ما ادَّعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقّي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع

[٣] ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ، ج٢، ص٦٥٥.

[٤] خاطر، خليل إبراهيم ملا. **مكانة الصحيحين**، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ط١، ١٤٠٢هـ، ص٣٠١-٣٠٢.

[٥] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: مطبعة الصباح، ط٣، ٢٠٠٠م، ص٥٣. جعل أبو إسحاق أحاديث الصحيحين مقطوعاً في صحة أصولها ومتونها، بحيث لا يحصل الخلاف فيها بحال؛ لأن الأُمَّة تلقَّتها بالقبول. انظر:
- الحريري، **تلقي الأمة للحديث بالقبول: النشأة، والمفهوم، والتطور**، مرجع سابق، ص٧٧.

متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقّي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرَّض لذلك ابن الصلاح في قوله إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره. وقال في مقدمة شرح مسلم له: "ما أخذ عليهما (يعني على البخاري ومسلم)، وقدح فيه معتمد من الحفاظ، فهو مستثنى ممّا ذكرناه لعدم الإجماع على تلقّيه بالقبول."[٦]

ولو تأمَّلنا كلام ابن الصلاح لوجدناه يدل دلالة واضحة على استثناء بعض الأحاديث من التلقّي، ويُقِرُّ بوجود علماء مارسوا النقد على الصحيحين، مُخرِجاً الأحاديث المنتقدة من دائرة التلقّي ثم القطع، علماً أنه لم يصفهم بأيِّ وصف يُنقِص من قدرهم؛ إذ قال: "إنَّ ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقطعُ بصحَّته لتلقِّي الأمَّة كلَّ واحد من كتابيْهما بالقَبول...سوى أحرفٍ يسيرة تكلَّم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارَقطني وغيره."[٧]

غير أن ابن حجر زاد استثناء آخر في عدم إفادة بعض أحاديث الصحيحين العلم، بعد إقراره بمزيةٍ للصحيحين تتمثَّل في اعتبار أحاديثهما محتفة بالقرائن، وعَدَّ تلقّيهما بالقبول قرينة لإفادة أحاديثهما العلم النظري، ثم استثنى الأحاديث المنتقدة والمتناقضة فيهما، قائلاً: "إلا أن هذا مختص بما لم ينقده أحد من الحُفّاظ ممّا في الكتابين، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه ممّا وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر."[٨]

لقد أثبت ابن حجر مزية للصحيحين،[٩] هي التسليم بصحة أحاديثهما، وذكر احتمالاً آخرَ لمزيتهما يتمثَّل في أن أحاديثهما هي أصح الصحيح؛ إذ قال: "وما عدا

[٦] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ج١، ص٣٤٦.

[٧] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. **معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، تحقيق: نور الدين عتر، سوريا: دار الفكر، ١٩٨٦م، ص٢٩. ناقشنا هذا المصطلح وثبوته ومفهومه في بحث خاص كما سبق، وكانت أهم نتائجه أن هذا التلقّي فيه نظر، وأنه لم يُسلِّم به كثير من العلماء لإشكالية المصطلح ومفهومه في المراد بالأُمَّة ومعنى التلقّي والقبول؛ فالواقع يشهد أنه في كل عصر يوجد مَن ينتقد ويستدرك على الصحيحين. انظر:
– الحريري، **تلقي الأمة للحديث بالقبول: النشأة، والمفهوم، والتطور**، مرجع سابق، ص٧٩.

[٨] ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مرجع سابق، ص٥٢.

[٩] ذكر خليل إبراهيم ملا خاطر في كتابه "مكانة الصحيحين" أربع عشرة مزية للصحيحين، بعضها مكرور بألفاظ أُخرى، مثل قوله: "وهي كونهما احتويا أرقى شروط الصحة، وكونهما أصح الكتب بعد كتاب الله، وكونهما يحويان

ذلك –أي من لم ينتقد– فالإجماع حاصل على تسليم صحته، فإن قيل: إنما اتَّفقوا على وجوب العمل به لا على صحته، منعناه، وسند المنع: أنهم متَّفقون على وجوب العمل بكل ما صحَّ، ولو لم يخرجه الشيخان؛ فلم يبقَ للصحيحين في هذا مزية. والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة... ويحتمل أن يقال: المزية المذكورة كون أحاديثهما أصح الصحيح."[١٠]

والملاحَظ أن ابن حجر أجاز نقد أحاديث الصحيحين، وتعليلها باستثنائه حالتين كما سبق، ولكنه أضاف أيضاً فائدة مهمة هي أكثر وضوحاً في جواز نقد أحاديث الصحيحين عند تقريره أن رتبة أحاديثهما تفيد العلم النظري لا القطعي؛ لأن ذلك يتيح التشكيك في بعض الأحاديث؛ إذ قال: "وما عداه ممّا ذكر يفيد العلم النظري الذي يقبل التشكيك، ولهذا تخلَّفت إفادة العلم عن الأحاديث التي عُلِّلت في الصحيحين والله أعلم."[١١]

إذن، فقد أقرَّ ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما من العلماء بوقوع النقد في الصحيحين، ثم استثناء الأحاديث المنتقدة من التلقّي وإفادتها العلم، وربما وافق هؤلاء أحياناً النقاد في تعليل بعض الأحاديث؛ فابن الصلاح يضرب مثالاً في مقدمته على العلة في المتن بحديث تفرَّد به مسلم.[١٢]

وقد صنَّف أبو مسعود الدمشقي كتاباً في الإجابة عمّا انتقده الدارقطني على مسلم، لكنه استثنى أحاديث في الصحيح وأعلَّها؛ ما اضطر ابن حجر إلى الدفاع عنها، أو التسليم له كما سيأتي.

أصح الصحيح، فكلها تصب في معنى واحد، وبعضها في اعتبارها مزية نظر مثل اعتناء العلماء بهما وكثرة المستخرجات عليهما، فهذه لا تُعَدُّ مزايا للصحيحين، وإنما تابعة لجهود العلماء بعدهما، إضافةً إلى عناية العلماء بكتب السُّنة الأُخرى والمستخرجات عليها." انظر:

– خاطر، **مكانة الصحيحين**، مرجع سابق، ص٧٥-٨٦.

[١٠] ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مرجع سابق، ص٥٢.

[١١] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة، ط١، ١٩٨٤م، ج١، ص٣٧٩.

[١٢] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٩٢.

وأمّا النووي فقد تعقَّب المنتقدين، أمثال: الدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، وأبي علي الغساني، والقاضي عياض في شرحه على مسلم، وأجاب عن كثير من الانتقاد بقواعد فيها نظر، غير أنه سكت كثيراً عن بعض الانتقادات كأنه سلَّم بها.

وبالمثل، فقد أفرد ابن حجر في مقدمة شرحه على صحيح البخاري الفصلين الثامن والتاسع للرد على هذه الانتقادات أو الاستثناءات جملةً وتفصيلاً، بالرغم ممّا فاته منها وهو كثير، إضافةً إلى عدم تعرُّضه لنقد المتون كما صرَّح ابن حجر نفسه بذلك؛ ففي ختام إجاباته عن الأحاديث المنتقدة -بعد ما ذكر أن الانتقادات ليست كلها قادحة- يُقرِّر: "أن أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسُّف."[١٣]

وإن المتتبِّع لحركة التأليف في الحديث يلحظ أن أيَّ عصرٍ لم يخلُ من كتب للعلماء في نقد أحاديث الصحيحين، ففي بداية القرن الرابع الهجري -مثلاً- لم يجد ابن عمار الشهيد (ت٣١٧هـ) حرجاً في تأليف كتاب "علل الأحاديث في صحيح مسلم"،[١٤] وكذا فعل الدارقطني (ت٣٨٥هـ) في التتبُّع، وأبو علي الغسَّانيُّ الجَيَّانيُّ (ت٤٩٨هـ) في كتابيه: "التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري"، و"الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم"، وأبو الحسن بن القطان (ت٦٢٨هـ) في كتابه "الوهم والإيهام"، وأبو مسعود الدمشقي (ت٦٦٢هـ) في كتابه "الأطراف". وما زالت هذه الحركة من النقد مستمرة إلى يومنا هذا.

ونقل السيوطي قول الحافظ العراقي: "وقد أفردت كتاباً لما تكلم في الصحيحين أو أحدهما مع الجواب عنه، قال شيخ الإسلام: ولم يبيض هذا الكتاب، وعدمت مسودته. وقد سرد شيخ الإسلام ما في البخاري من الأحاديث المتكلم فيها في مقدمة شرحه، وأجاب عنها حديثاً حديثاً."

---

[١٣] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **هدي الساري (مقدمة فتح الباري)**، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ص٣٨٣.

[١٤] الكتاب مطبوع كما يأتي:

- الجارودي، أبو الفضل محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد. **علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج**، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، الرياض: دار الهجرة.

وقال السيوطي: "ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفاً مخصوصاً فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته، وقد ألَّف الشيخ ولي الدين العراقي كتاباً في الرد عليه، وذكر بعض الحُفّاظ أن في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح، بعضها أبهم راويه، وبعضها فيه إرسال وانقطاع، وبعضها فيه وجادة وهي في حكم الانقطاع، وبعضها بالمكاتبة."[١٥]

وقد بلغت الأحاديث المنتقدة على الشيخين في صحيحيهما عند المتقدمين (٢١٠) أحاديث،[١٦] وأوصلها بعض الباحثين إلى (٣٩٥) حديثاً،[١٧] في حين أحصى ابن حجر الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري فقط، فوجدها مائة وعشرة أحاديث، مِنْهَا مَا وَافقه مُسلم على تَخْرِيجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه البخاري وهو ثمانية وسبعون حديثاً.[١٨] وبناءً على كلام ابن حجر، فإن عدد الأحاديث المنتقدة التي انفرد بها مسلم هو (١٣٢) حديثاً.

وقال ابن حجر بعد الإجابة عن الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري التي أوصلها إلى (١١٠) أحاديث: "هذا جميع ما تعقَّبه الحُفّاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطَّلعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أفراد البخاري، بل شاركه مسلم في كثير منها."[١٩]

غير أن ابن حجر يستدرك بإضافةٍ مهمة تتمثَّل في وجود أحاديث معلولة على شرط الدارقطني، لم يذكرها في مقدمته، وإنما ترك الإجابة عنها في الشرح؛ إذ قال: "وأمّا سياق الأحاديث التي لم يتتبَّعها الدارقطني وهي على شرطه في تتبُّعه من هذا الكتاب فقد أوردتها في أماكنها من الشرح."[٢٠]

[١٥] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة الفاريابي، د.م: دار طيبة، د.ت، ج١، ص١٤٦.

[١٦] انظر:

- ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص١٢. قال ابن حجر فيما يخص تتبعات الدارقطني: "قد اعتنى أبو الحسن الدارقطني بتتبُّع ما فيهما من الأحاديث المعللة فزادت على المائتين". انظر:
- ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج١، ص٣٨١.

[١٧] المرجع السابق، ص٥٦.

[١٨] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٤٦.

[١٩] المرجع السابق، ص٣٨٣.

[٢٠] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٨٣.

يَتبيَّن ممّا سبق أن باب النقد لأحاديث الصحيحين كان مفتوحاً طوال القرون التي سبقت زمن ابن الصلاح، وأن الكثير من العلماء في كل عصر استدركوا عليهما وتعقَّبوهما، من دون أن يوصَف هؤلاء العلماء بالضلال أو الانحراف، ومن دون تسمية آلية نقدهما بالطعن. فتوقُّف النقد، والاكتفاء بما نقده السابقون قبل ابن الصلاح، هو ادِّعاء لا دليل عليه؛ إذ قال الزركشي معقِّباً على ابن الصلاح في النكت: "وأيضاً فينقض بفعل العلماء في سالف الأعصار من تعرُّضهم لأحاديث الصحيحين، وترجيح بعضها على بعض باعتبار مَن سلم من الكلام على مَن لم يسلم منه."[٢١]

بل إن ما قام به المتقدمون من نقد يقتصر على الأسانيد فقط، أمّا المتون فلم يتعرَّضوا لنقدها إلا قليلاً. قال ابن حجر عن نقد المتن في الصحيحين: "على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرَّضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرَّضوا لذلك في الإسناد."[٢٢]

ثانياً: نقد الأحاديث المعلولة بالانقطاع والإجابة عنها ومناقشتها

كثرت الأحاديث التي أُعِلَّت بالانقطاع في الصحيحين؛ إمّا انقطاعاً ظاهراً بسقوطِ راوٍ أو إرسالاً، وإمّا انقطاعاً خفياً مثل التدليس. وقد شمل بعض النقد أحاديث في الصحيحين، وأحاديث أُخرى خاصة بأحدهما.

١. الأحاديث المنقطعة في صحيح البخاري:

قسَّم ابن حجر انتقادات العلماء للأحاديث المنقطعة ظاهراً إلى ثلاثة أقسام، وحاول أن يدافع عن دعوى الانقطاع في صحيح البخاري، مُبيِّناً أنها مدفوعة عمَّن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه؛[٢٣] أي شرط الاتصال والإسناد في قبول الحديث، ويقصد

---

[٢١] الزركشي، بدر الدين. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بلا فريج، الرياض: أضواء السلف، ط١، ١٩٩٨م، ج١، ص٢٧٩.

[٢٢] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٤٨.

[٢٣] المرجع السابق، ص٣٨٢.

بذلك أنه لا يخرج حديثاً في الصحيح إلا وهو متصل برأي البخاري. أمّا الأقسام الثلاثة فهي:

أ. التعليل بالطريق المزيدة في الصحيح، والأصح الطريق الناقصة:

عمل ابن حجر على استقراء الأحاديث المنتقدة، فوجد العديد من الأحاديث التي أخرجها صاحب الصحيح بالطريق المزيدة، وعلَّلها الناقد بالطريق الناقصة. وأجاب ابن حجر أن هذا التعليل مردود؛ لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر؛ فقد يكون سمعه بواسطةٍ عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، فصحَّح الوجهين، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعلّ الصحيح.

ولكن هذا الجواب من ابن حجر يَرِدُ عليه أمران؛ الأول: أجاب ابن حجر عن الزيادة بالعموم، وألزم كل راوٍ سمع الحديث من الوجهين. وهذا مجرد احتمال، وإلزام ما لا يلزم، ولا دليل عليه. والثاني: ألغى ابن حجر عِلَّةً عند المحدِّثين، هي المزيد في متصل الأسانيد. فإذا كان الأصل عدم زيادة راوٍ في السند فهو دلالة على وهْم الراوي في زيادته كما ذكر المحدِّثون.[٢٤]

وهذا النوع من التعليل حقيقةً لا يدخل في الانقطاع؛ لأن الناقد يدَّعي أن فيه زيادة راوٍ، وليس العكس، فهو يدخل ضمن الوهم، ولكننا اضطررنا إلى ذكره هنا مجاراةً لما قعَّد له ابن حجر.

ب. التعليل بالطريق الناقصة في الصحيح، والأصح الطريق الزائدة:

يمكن تفصيل هذه المسألة على النحو الآتي:

– إذا كان مَنْ سقطَ صحابي أو راوٍ ثقة غير مدلس قد أدرك مَن روى عنه إدراكاً بيِّناً، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق آخر، فهذا مردود؛ لأن اعتراضه تضمَّن دعوى انقطاع فيما صحَّحه المصنف؛ أي يرى أنه متصل طالما تحقق الاتصال الظاهر.

---

[٢٤] السخاوي، محمد. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: علي حسين علي، مصر: مكتبة السُّنة، ط١، ٢٠٠٣م، ج٤، ص٧٤.

– إذا كان الانقطاع ظاهراً بحيث لا يوجد إدراك، ولم يكن صحابياً، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد، أو ما حفَّته قرينة في الجملة تُقَوِّيه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.

وقد تضمَّن جواب ابن حجر في الحالتين تصويب رأي البخاري مطلقاً بمجرد الادِّعاء، مُشترِطاً فقط الإدراك، في حين كان شرط البخاري ثبوت السماع أو اللقاء، أو روايته استئناساً لا احتجاجاً. ولكن هذا التعميم فيه نظر مع أمثلة ذكرها لا تتوافق مع ما نظر له.

ت. التعليل بالانقطاع بسبب طرق تحمُّلٍ مختلف فيها، مثل المكاتبة والإجازة:

لقد انتُقِدت بعض الأحاديث في الصحيح بسبب عدم ثبوت السماع، وروايتها عن طريق المكاتبة. ففي حديث موسى بن عقبة عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، قال: كتب إليه عبد الله ابن أبي أوْفَى، فقرأته أن النبي ﷺ قال: "لا تَمَنَّوْا لقاء العدو وإذا لقيتموهم فاصبروا"، انتقد الدراقطني عدم سماع أبي النضر من ابن أبي أوفى، والاكتفاء بروايته عن كتابه.[٢٥] وقد أقرَّ ابن حجر أن الحديث رُوِي مكاتبةً، لكنه رأى أن لا علة بذلك.

والرد على هذا النقد جاء من البخاري نفسه في الصحيح؛[٢٦] إذ أشار إلى أن أداة التحمُّل بالمكاتبة والمناولة جائزة بحكم السماع، وجعلها بمرتبة واحدة كما نبَّه على ذلك ابن حجر.[٢٧]

لذلك يرى ابن حجر أن لا عِلّة بالمكاتبة والمناولة والإجازة، وأنه لا يلزم الانقطاع عند مَن يجيزها، يقول في ذلك: "وربما علَّل بعض النقاد أحاديث أُدعِي فيها الانقطاع

---

[٢٥] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٦١.

[٢٦] البخاري، محمد بن إسماعيل. **الجامع المسند الصحيح**، تحقيق: محمد الناصر، د.م: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، كتاب: العلم، باب: ما يذكر في المناولة، وكتاب: أهل العلم بالعلم إلى البلدان، ج١، ص٢٣.

[٢٧] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص١٥٤.

لكونها غير مسموعة كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند مَن يُسوِّغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده."[٢٨]

ويؤكِّد ابن حجر ذلك في رده على الدارقطني إجابته في مثال آخر، قائلاً: "بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت أنه لم يسمعه."[٢٩]

ولا شكّ أن كلام ابن حجر ودفاعه عن البخاري ليصبح تساهله في تحمُّل الحديث تقعيداً ودلالةً على جواز هذا الأمر فيه نظر، وهذا يدل على أن قواعد علوم الحديث مبنية على صنيع الشيخين في الصحيحين.[٣٠]

وإذا كان البخاري يقبل أدوات التحمُّل، مثل: المناولة والمكاتبة والإجازة، فهذا يتطلَّب منّا الوقوف على مفهوم الاتصال في الصحيح، وما وقع فيه من تساهل، وكيف اضطر ابن حجر إلى تقرير أن البخاري يُصحِّح الحديث بمجموعه بالتقوية لا بذاته، وهو ما استدركه على ابن الصلاح في تعريفه الحديث الصحيح؛ لأنه لا ينطبق على الصحيحين، لما فيهما من أحاديث كثيرة صحيحة لغيرها لا لذاتها،[٣١] إن لم تكن أقل من ذلك كما فعل الترمذي في حكمه على كثير من الأحاديث بالحسن وهي في الصحيحين.

٢. الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم:

أحصى العلماء هذه الأحاديث، ووجدوا أنها أربعة عشر حديثاً كما نقل ابن الصلاح عن الحافظ أبي علي الغساني الجياني، إلا أن ابن الصلاح رجَّح بعد الاستقراء أنها اثنا عشر حديثاً، وليس كما قال الغساني تبعاً للمازري.[٣٢]

[٢٨] المرجع السابق، ص٣٤٥.

[٢٩] المرجع السابق، ص٣٧٥.

[٣٠] ذكرنا سابقاً أننا أفردنا بحثاً لهذه الجزئية يحمل عنوان: "أثر الصحيحين في تقعيد علوم الحديث".

[٣١] قال ابن حجر: "وينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح، فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك". انظر:
– ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج١، ص٤١٧.

[٣٢] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق: موفق عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ، ص٧٧. انظر أيضاً:

وقد أجاب النووي عن ذلك، قائلاً: "وهذا يوهم خللاً في ذلك، وليس ذلك كذلك، وليس شيء من هذا والحمد لله مخرجاً لما وجد فيه من حيِّز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث."[٣٣]

وقال السيوطي: "أجيب عنها بتبيُّن اتصالها من وجه آخر عنده، أو من ذلك الوجه عند غيره."[٣٤]

٣. الأحاديث المعلَّقة وما فيها إبهام في الصحيحين:

الأصل ألا نذكر الأحاديث المعلَّقة ضمن هذا الموضوع، وهي خارج النقد، لولا ما قرَّره ابن الصلاح، وخالفه فيه ابن حجر؛ إذ عَدَّ ابن الصلاح ما وقع في صحيحي البخاري ومسلم ممّا صورته صورة المنقطع غيرَ ملتحق بالمنقطع في خروجه من حيِّز الصحيح إلى حيِّز الضعيف. ويُسمّى هذا النوع تعليقاً، سمّاه به الإمام أبو الحسن الدارقطني، وذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين، وكذا غيره من المغاربة. وهو في كتاب البخاري كثير جداً، وفي كتاب مسلم قليل جداً. "فإذا كان التعليق منهما بلفظ فيه جزم بأن من بينهما وبينه الانقطاع قد قال ذلك أو رواه واتصل الإسناد منه على الشرط مثل أن يقولا: روى الزهري عن فلان، ويسوقا إسناده الصحيح، فحال الكتابين يوجب أن ذلك من الصحيح عندهما، وكذلك ما روياه عمَّن ذكراه بلفظ مبهم لم يعرف به، وأورداه أصلاً محتجين به."[٣٥]

ولم يُميِّز ابن الصلاح بين حقيقة ورود الحديث معلَّقاً فقط، وروايته في الصحيح متصلاً بموضع آخر، وإنما راعى فقط مسألة وروده بلفظ الجزم أو لا، في حين فرَّق ابن

– النووي، محيي الدين. **المنهاج شرح صحيح مسلم**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ، ج١، ص١٦.

[٣٣] المرجع السابق، ج١، ص١٨.

[٣٤] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٨.

[٣٥] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، مرجع سابق، ج١، ص١٦.

حجر بين أن يكون الحديث معلَّقاً فقط، أو ورد في الصحيح متصلاً بمكان آخر؛ لأن الأصل في المعلَّق ليس من شرط الكتاب، وإنما ورد استئناساً. "عمّا يتعلَّق بالمعلَّق سهل لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسندات، والمعلَّق ليس بمسند، ولهذا لم يتعرَّض الدارقطني فيما تتبَّعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلَّقة التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذُكِرت استئناساً واستشهاداً."[٣٦]

فقد حكم ابن الصلاح على المعلَّقات بهذا العموم، ورأى أن جعلها من أصل الصحيحين فيه نظر. أمّا منهج البخاري فواضح في إخراجها من مادة الصحيح الأصلية، وما علَّقها إلا لذلك كما ذكر ابن حجر.

٤. التعليل بالإرسال والوقف، وذكر الوجهين في الصحيح:

لم ينفِ النقاد وجود أحاديث مرسلة أو موقوفة في الصحيحين، وإنما حاولوا الإجابة عنها؛ لأنها تخالف شرط الاتصال. قال السيوطي: "وذكر بعض الحُفّاظ أن في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح، بعضها أبهم راويه، وبعضها فيه إرسال وانقطاع، وبعضها فيه وجادة وهي في حكم الانقطاع، وبعضها بالمكاتبة."[٣٧]

وقد أدخل ابن حجر الأحاديث المرسلة في القسم الأول من الأحاديث المنتقدة؛ لأن الأصح فيها عدم ذكر الزيادة، ولأن الحديث يكون معلولاً لعدم الاتصال.

وإضافةً إلى ما ذكره ابن حجر من إجابةٍ عن ذلك، فقد أشار إلى أن ما ذكره البخاري من أحاديث مرسلة وموقوفة تقع في الغالب تعليقاً تحت تراجمه، وهي خارج النقد؛ لأنها ليست مقصودة من الكتاب، وإنما أوردها من أجل أغراضه الفقهية، فهي خارج النقد كما سبق.

وبالرغم من ذلك، وبحسب كلام ابن حجر، فإن البخاري كان متساهلاً في رواية الأحاديث التي ظاهرها الوقف؛ إذ عزا ابن حجر –مثلاً– سبب عدم مشاركة مسلم

---

[٣٦] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٤٦.

[٣٧] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج١، ص١٤٦.

للبخاري في روايات كثير من الأحاديث في كتاب "المناقب"، إلى اشتراطه أن يكون الرفع فيها صريحاً، يقول في ذلك: "فَجُمْلَةُ ذَلِكَ اثْنَانِ وَخَمْسُونَ حَدِيثًا (أي رواها البخاري ولم يروها مسلم) مَا بَيْنَ مُعَلَّقٍ وَمَوْصُولٍ، فَوَافَقَهُ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا فَقَطْ (من أصل خمسة وتسعين حديثاً) وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْهَا صُورَتُهُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ يُتَمَحَّلُ لَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ، وَمُسْلِمٌ فِي الْغَالِبِ يَحْرِصُ عَلَى تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ الصَّرِيحَةِ فِي الرَّفْعِ."[٣٨]

وفي هذا السياق، نبَّه ابن حجر على أن البخاري قد يروي الأحاديث الموقوفة إذا وقع اختلاف بين الرفع والوقف، من باب رواية الوجهين، وأنه لا تأثير للوقف طالما رُوِي من وجه آخر مرفوعاً.

أ. قاعدة المرسل بحكم المتصل إذا كان الراوي التابعي معروفاً بالرواية عمَّن ذكره من الصحابة في المتن:

ذكر ابن حجر قاعدة في إجابته عن الأحاديث المنتقدة بالإرسال من دون ذكر الصحابي، وقد كرَّرها كثيراً في أجوبته، في حال لم ينفِ الإرسال أصلاً؛[٣٩] وهي أن الحديث الذي كان ظاهره الإرسال، ورواه البخاري في الصحيح بوصفه أصلاً، إنما اعتمد فيه على قرائن في السياق تدل على أن التابعي سمعه من الصحابي المذكور في المتن فعَدَّه متصلاً. ومن ذلك حديث محمد بن طلحة عن أبيه عن مصعب بن سعد، قال: رأى سعد أن له فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: "هل تُنصرون وتُرزقون إلا بضعفائكم"؛ إذ انتقد الدارقطني هذا الحديث بأنه مرسل، فأجاب ابن حجر: "صورته صورة المرسل إلا أنه موصول في الأصل معروف من رواية مصعب بن سعد عن أبيه، وقد اعتمد البخاري كثيراً من أمثال هذا السياق، فأخرجه على أنه موصول إذا كان الراوي معروفاً بالرواية عمَّن ذكره."[٤٠]

---

[٣٨] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج٧، ص١٦٢.

[٣٩] انظر مثال حديث جرير رقم (٦٣) في:

– ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٦٩.

[٤٠] المرجع السابق، ص٣٦٣.

وقال ابن حجر في حديث آخر: "لكن في سياق الخبر ما يدل على أن نافعاً حمله عن عبد الله بن عمر، فقد قدَّمنا مراراً أن البخاري يعتمد مثل ذلك إذا ترجَّح بالقرائن أن الراوي أخذه عن الشيخ المذكور في السياق."[٤١]

أمّا بقية الأحاديث المعلَّة بالإرسال في الصحيح فقد أجاب عنها ابن حجر بأنها رُوِيت من وجه آخر متصلة، ثم قال في سبب ذكر الطريقين: "ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال مُنبِّهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل، ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك."[٤٢]

وسيأتي كلام ابن حجر في دفاعه عن الأحاديث المدلسة التي قرن بها الأحاديث المرسلة، ورأى أن تُسبَر الأحاديث بحيث يُتأكَّد من ثبوت الاتصال وإلا فلا، بالرغم من تقريره أن الانقطاع في الصحيح مدفوع بشرط البخاري؛ أي الاتصال.

ويؤكِّد ابن حجر في "النكت" أن مسألة التعليل بالانقطاع وعدم اللحاق قلَّ أن تقع في البخاري بخصوصه؛ لأنه من المعلوم أن مذهبه هو عدم الاكتفاء في الإسناد المعنعن بمجرد إمكان اللقاء، وأنه في حال اعتبار هذه الأمور من جملة الأحاديث التي انتُقِدت عليه وعلى مسلم، لم يبقَ بعد ذلك ممّا انتُقِد عليهما سوى مواضع يسيرة جداً.[٤٣]

وأمّا ما وقع في صحيح مسلم من أحاديث مرسلة انتُقِدت عليه فقد أجاب عنها السيوطي بنفس جواب شيخه ابن حجر، قائلاً: "وفيها ما وقع الإرسال في بعضه، فأمّا هذا النوع فعذره فيه أنه يورده محتجاً بالمسند منه لا بالمرسل، ولم يقتصر عليه للخلاف في تقطيع الحديث، على أن المرسل منه قد تَبيَّن اتصاله من وجه آخر."[٤٤] وكان السيوطي قد أحصى الأحاديث المرسلة في صحيح مسلم التي قُرِنت بالروايات المتصلة، فوجدها

[٤١] المرجع السابق، ص٣٦٨.

[٤٢] المرجع السابق، ص١٣. نبَّه الزاهدي على أن المرسل عند البخاري له حكم المنقطع. انظر:
– الزاهدي، حافظ ثنا الله. **توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري**، دمشق: دار الفكر، د.ت، ص١٦٩–١٧٠.

[٤٣] ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج١، ص٧٣.

[٤٤] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٦.

نحو عشرة أحاديث، وبرَّر سبب فعله ذلك بإفادة الاختلاف الواقع فيه. ثم يضيف السيوطي قائلاً: "وممّا أورده مرسلاً، ولم يصله في موضع آخر حديث أبي العلاء بن الشخير: كان حديث رسول الله ﷺ ينسخ بعضه بعضاً، الحديث لم يُروَ موصولاً عن الصحابة من وجه يصح."

ومن باب التنبيه، فإن النقاد لم يعترضوا على مراسيل الصحابة في الصحيحين –على كثرتها– بالرغم من أن ظاهرها الانقطاع. وقد عَدَّ السيوطي صنيع الشيخين دلالة على صحتها واتصالها، وهو مذهب جمهور المحدِّثين كما نقل؛ إذ قال: "وأطبق عليه المحدِّثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بيَّنوها، بل أكثر ما رواه الصحابة إسرائيليات، أو حكايات، أو موقوفات."[٤٥]

غير أن ابن حزم وأبا الحسن بن القطان وغيرهما عَدّوا حكم مرسل الصحابي حكم غيره من المراسيل؛ نظراً إلى وجود المنافقين وغيرهم في عهد النبي ﷺ، وارتداد قوم ممَّن صحبوا النبي ﷺ، فلا بُدَّ من معرفة اسم الصحابي، والتأكُّد أنه ممَّن شهد الله تعالى لهم بالفضل والحسنى.[٤٦]

ولقد اضطر ابن حجر في بعض الأجوبة عن مراسيل الصحابة في الصحيحين إلى تأويلات بعيدة، مثل حديث أبي هريرة "شهدنا خيبر..."؛ فإنه جزم أن أبا هريرة أسلم، وقَدِم من اليمن بعد غزوة خيبر، لذلك رأى: "أن المراد من الحديث أصل القصة، وقوله شهدنا فيه مجاز لأنه شهد قسم النبي ﷺ لغنائم خيبر بها بلا خلاف."[٤٧]

٥. التعليل بالتدليس في بعض الأحاديث وعدم السماع:

يُعَدُّ التدليس من الانقطاع الخفي، وقد أقرَّ العلماء بوجود رواة مدلسين في الصحيحين، وقال ابن حجر: "بل في الصحيحين وغيرهما جملة كثير من أحاديث

---

[٤٥] المرجع السابق، ص٢٣٤.

[٤٦] ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد. **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ج٢، ص٣.

[٤٧] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٧٠.

المدلسين بالعنعنة."[٤٨] وقد أحصى المدلسين في الصحيحين، فوجدهم سبعة وستين مدلساً؛ إذ قال: "فهذه الأسماء من ذكر بالتدليس من رجال الصحيحين ممَّن أخرجا أو أحدهما له أصلاً أو استشهاداً أو تعليقاً على مراتبهم في ذلك، وهم بضعة وستون نفساً."[٤٩]

وفي معرض إجابة الإمام النووي وغيره عن الروايات المدلسة في الصحيحين التي وردت بسند معنعن، فإنه حكم عليها بالاتصال؛ وذلك لثبوت السماع من جهة أُخرى، فقال: "واعلم أن ما كان في الصحيحين عند المدلسين بـ "عن" ونحوها، فمحمول على ثبوت السماع من جهة أُخرى، وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقتين جميعاً، فيذكر رواية المدلس بـ "عن"، ثم يذكرها بالسماع، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته."[٥٠]

ونقل الزركشي عن الحافظ الحلبي قوله: "إن المعنعنات التي في الصحيحين منزلة السماع"[٥١] بهذا التعميم. واستدل ابن الصلاح بصنيع الصحيحين لقبول رواية المدلس الذي صرَّح بالسماع،[٥٢] وتعقَّبه ابن حجر مُبيِّناً أن عبارته توهم بأن كل ما في الصحيحين من رواية المدلسين مُصرَّح فيها بالسماع، وفي ذلك نظر؛ لوجود مدلسين لم يُصرِّحوا بالسماع، وإنما رووا الحديث عنعنة وهم مدلسون. ونقل ابن حجر عن الحافظ العراقي قوله: "أورد المصنف هذا محتجاً به على قبول رواية المدلس إذا صرَّح، وهو يوهم أن الذي في الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث المدلسين مصرَّح في جميعه وليس كذلك، بل في الصحيحين وغيرهما جملة كثير من أحاديث المدلسين بالعنعنة."[٥٣]

فالمسألة تخص رواية المدلسين بالعنعنة، الذين لم يُصرِّحوا بالسماع، وقد حكم ابن الصلاح عليها بالانقطاع، قائلاً: "ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبيِّن فيه السماع

[٤٨] ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج١، ص١٠٤.
[٤٩] المرجع السابق، ج٢، ص٦٤٤.
[٥٠] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، مرجع سابق، ج١، ص٣٣.
[٥١] الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج٢، ص٩٣.
[٥٢] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٧٥.
[٥٣] ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج١، ص١٠٤.

والاتصال، حكمه حكم المرسل وأنواعه."[٥٤] ولم يتعرَّض لأحاديث الصحيحين بناءً على ما ذكرناه من عدم وجودها فيهما بحسب رأيه.

ويُبرِّر السيوطي سبب اختيار السند المعنعن بقوله: "وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنعنة على طريق التصريح بالسماع لكونها على شرطه دون تلك."[٥٥]

أمّا الحافظ العراقي ففرَّق بين الأحاديث المدلسة في الاحتجاج وتلك التي خارج الاحتجاج؛ إذ قال: "وليس الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط، وأمّا ما كان في المتابعات فيحتمل أنه حصل التسامح في تخريجها."[٥٦]

وأمّا ابن حجر فقد نحا منحىً آخرَ، دافع فيه عمّا في الصحيحين من انقطاع بسبب التدليس والإرسال، ودفعه بشرط البخاري (أي شرط الاتصال)، ولكنه استثنى قائلاً: "ومع ذلك فحكم مَن ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسبَر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا."[٥٧]

وقد اعترض على خصوصية الصحيحين بقبول رواية العنعنة عن المدلسين الإمامُ صدر الدين بن المرحل؛ إذ قال: "إن في النفس من هذا الاستثناء غصة؛ لأنها دعوى لا دليل عليها، لا سيما أنّا قد وجدنا كثيراً من الحُفّاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها."[٥٨]

أمّا ابن دقيق العيد (سبق ابن المرحل) فلم يقبل هذا التمايز، وتوصَّل إلى نتيجة تمثَّلت في قوله: "لا بُدَّ من الثبوت على طريقة واحدة؛ إمّا القبول مطلقاً في كل كتاب، أو الرد مطلقاً في كل كتاب، وأمّا التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه، فغاية ما توجه به أحد أمرين: إمّا أن يُدَّعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة

---

[٥٤] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٧٥.
[٥٥] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج١، ص٢٣٠.
[٥٦] ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج١، ص١٠٥.
[٥٧] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٥٤٤.
[٥٨] ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج٢، ص٦٣٥.

السماع فيه، وهذا إحالة إلى جهالة وإثبات أمر بمجرد احتمال، وإمّا أن يُدَّعى أن الإجماع على صحة ما في الصحيحين دليل على وقوع صحة السماع في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على خطأ وهذا ممتنع، لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه، وهذا فيه عسر."[٥٩]

ومن أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: وسألته عمّا وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً، هل نقول إنهما اطَّلعا على اتصالها؟ فقال: "كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح."[٦٠]

ثالثاً: نقد الأحاديث المعلولة بالوهم والاضطراب والإجابة عنها ومناقشتها

قسَّم ابن حجر الأحاديث المنتقدة بالعلة إلى أقسام عدَّة، وذكر لاحقاً أمثلة على كل منها استقراء. وبالرغم ممّا نظر له سابقاً، فإننا نجده في بعض الأحاديث المعلَّة يخالف ما نظر له في العموم، ليُقِرَّ بوجود علة في الحديث، بيد أنه حاول جاهداً نفيها، أو التصحيح على الوجهين،[٦١] أو تبرير أنها سبق قلم من البخاري، أو أن البخاري ذكرها ليشير إلى تلك العلة، أو سقط من الحديث كلمة.[٦٢] وفيما يأتي بيان لهذه الأقسام:

[٥٩] انظر:
- الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج٢، ص٩٤.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل. **توضيح الأفكار في تنقيح الأنظار**، تحقيق: صلاح عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م، ج١، ص٣٥٥.

[٦٠] الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج٢، ص٦٣٦.

[٦١] من العلل التي حاول ابن حجر نفيها بالعموم علة الاضطراب؛ إمّا لكثرة أوجه الترجيح، وإمّا لحمل اختلاف الروايات على تصحيح الوجهين، وإمّا لتعدُّد الواقعة. فمثال الحالة الأُولى: أول حديث ذكره في الأحاديث المنتقدة من الدارقطني. قال ابن حجر: "... وإذا تقرَّر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية... ." انظر:
- ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٤٨-٣٤٩.
أمّا مثال الحالة الثانية فهو حديث المسيء صلاته. قال ابن حجر: "ويشبه أن يكون عبيد الله حدَّث به على الوجهين." انظر:
- ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٥٢.

[٦٢] قال ابن حجر في رده على أبي علي الغساني: "صدق أبو علي. والذي عندي أن الإسناد الأول سقطت منه كلمة واحدة، وهي قوله عن أبي سلمة، ثم حوله برواية الليث، وبهذا يرتفع اللبس." انظر:

١. ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد:

أعلَّ الدارقطني وأبو علي الغساني أحاديث عدَّة بتغيير اسم الراوي في سند الحديث؛ سواء كان صحابياً، أو تابعياً، والصواب على خلاف مذهب الشيخين. غير أن مسلماً اشتُهِر بإتيان الحديث من طرقه المختلفة، وربما قصد في بعضها التعليل على ما نصَّ عليه في مقدمته بذكر الأخبار المعللة.[٦٣]

وللدفاع عن هذا الاختلاف في السند، بدأ ابن حجر بقاعدة تتناول الاختلاف في الصحيح، هي: مجرد الاختلاف ليس علة قادحة عند البخاري. ففي معرض رده –مثلاً– على انتقاد العلماء لحديث نعتوه بالمضطرب بعد أن نفى علة الاضطراب عنه، وصحَّح الوجهين، يقول: "ومقتضى ذلك تصويب صنيع البخاري، وتبيَّن بهذا وأمثاله أن الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات، أو أمكن الجمع على قواعدهم."[٦٤] فإذا كانت العلة بسبب اختلاف الرواة في تغيير بعض رجال الإسناد، فإنه يوجد احتمالان:

الأول: إمكانية الجمع بين هذه الروايات، فيكون الراوي قد حدَّث على الوجهين جميعاً. وهذه القاعدة اعتمد عليها ابن حجر في معظم الأحاديث المنتقدة التي وقع فيها اختلاف في أسانيدها، فقال –مثلاً– في إجابته عن نقد الحديث الثالث: "وقد وافق البخاري مسلمٌ على تخريجه على الوجهين...، بل الصواب أن الطريقين صحيحان."[٦٥]

وقد تكرَّرت عبارته في تصحيح الوجهين بقوله: "وأخرجه البخاري على الاحتمال"[٦٦] أي أخرجه لاعتقاده صحة الوجهين عنه نافياً أصلاً وجود اختلاف؛ لأن

– ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٨٢.

[٦٣] مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. **المسند الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث، د.ت، المقدمة، ص٧.

[٦٤] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٦٨.

[٦٥] المرجع السابق، ص٣٥٠.

[٦٦] قال –مثلاً– في الدفاع عن الحديث الثاني والثلاثين: "وإنما أخرجه البخاري بالوجهين على الاحتمال"، وكذلك في الحديث الحادي والأربعين... وقد تكرَّرت كثيراً. انظر:

– ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٦٠، ٣٦٣.

النقد هنا هو على السند، فاختلاف الراوي ولو المخرج واحد -برأي ابن حجر- هو طريق آخر.

والثاني: عدم إمكانية الجمع بين الروايات، فيكون البخاري قد ذكر الطريق الراجحة استدلالاً، وأشار إلى المرجوحة إن رواها. وقد أكثر ابن حجر في الدفاع عن وجود هذه الأحاديث المعلولة، وتكرَّرت عبارته في ذلك، بقوله: "لم يهمل حكاية الخلاف"[٦٧] أي البخاري.

وقال ابن حجر في تأصيل ما سبق: "فَالْجَوَاب عَنهُ إِن أمكن الْجمع بِأَن يكون الحَدِيث عِنْد ذَلِك الرَّاوِي على الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا فأخرجهما الْمُصَنّف وَلم يقْتَصر على أَحدهمَا حَيْثُ يكون المختلفون فِي ذَلِك متعادلين فِي الْحِفْظ وَالْعدَد... وَإِن امتنع بِأَن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين فِي الْحِفْظ وَالْعدَد فَيخرج الْمُصَنّف الطَّرِيق الراجحة، ويعرض عَن الطَّرِيق المرجوحة، أَو يُشِير إِلَيْهَا... فالتعليل بِجَمِيعِ ذَلِك من أجل مُجَرّد الِاخْتِلَاف غير قَادِح؛ إِذْ لَا يلْزم من مُجَرّد الِاخْتِلَاف اضْطِرَاب يُوجب الضعْف، فَيَنْبَغِي الْإِعْرَاض أَيْضاً عَمَّا هَذَا سَبيله وَالله أعلم."[٦٨]

غير أن ابن حجر حاول في معرض دفاعه عن الأحاديث المختلفة المضطربة في الصحيح أن يجيب عنها أيضاً بتعدد القصة أو الواقعة إذا كان الاختلاف كبيراً، بوصفهما حادثتين مختلفتين بالرغم من أن مخرج الحديث واحد كما في حديث شريك عن أنس في الإسراء، أو الاضطراب غير مُؤثِّر لأنه اختلاف باسم الصحابي وكلهم عدول، أو اختلاف حول الثقة.

هذه هي أهم الإجابات التي سار عليها ابن حجر في معظم الأحاديث المضطربة، والتي جعلت الاختلاف بين الروايات، ثم الخلل فيها غير مُؤثِّر. ولا شكّ أن في ذلك تعسُّفاً كبيراً، ولا سيما أن كثيراً منها فيه تكلُّف بالإجابات والقرائن في نفي الاضطراب،

---

[٦٧] انظر مثلاً في **هدي الساري**: الحديث الحادي عشر، ص٣٥٥، والحديث الثالث والعشرين، ص٣٥٨، والحديث التاسع والأربعين، ص٣٦٥.

[٦٨] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٤٧.

باستثناء بعض العلل التي لم يستطع ابن حجر إيجاد جواب عنها؛ إذ قال مثلاً: "وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلُّف وتعسُّف."[٦٩]

حتى إن السيوطي نبَّه على أن مذهب ابن حجر قد يجتمع عنده الاضطراب مع الصحة؛ وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه، ونسبته، ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة.[٧٠] فأصبح صنيع الشيخين -بالرغم من انتقادهما في ذلك- دليلاً على وجود الصحيح المضطرب.

٢. ما تفرَّد به بعض الرواة بزيادةٍ دون مَن هو أكثر عدداً أو أضبط ممَّن لم يذكرها:

ذكر ابن حجر حالتين من الزيادة، ورأى أنها غير مُؤثِّرة في الأصل إلا إذا كانت منافية، مُبيِّناً أنه قد وقع مثل ذلك في الصحيح، وأن الصواب مع الدارقطني في نقده، مثل حديث قتادة، وهو من كلامه مدرجاً، وكان الأصح فصل كلام قتادة عن الحديث.[٧١] فقال في تأصيل ذلك: "فَهَذَا لَا يُؤثر التَّعْلِيل بِهِ إِلَّا إِن كَانَت الزِّيَادَة مُنَافِيَة بِحَيْثُ يتَعَذَّر الْجمع، أمَّا إِن كَانَت الزِّيَادَة لَا مُنَافَاة فِيهَا بِحَيْثُ تكون كالحديث المستقل فَلَا، اللَّهُمَّ إِلَّا إِن وضح بالدلائل القوية أَن تِلْكَ الزِّيَادَة مدرجة فِي الْمَتْن من كَلَام بعض رُوَاته فَمَا كَانَ من هَذَا الْقسم فَهُوَ مُؤثر."[٧٢]

ومن غرائب أجوبة ابن حجر عن بعض ما أُعِلَّ بالإدراج، ما نقله عن ابن خزيمة من أنه رأى في المنام الصحابي أنساً راوياً الحديث عن تتمته، فأخبره أنه مرفوع؛ أي من كلام النبيﷺ، وليس مدرجاً من كلامه؛ إذ قال: "سبق الدارقطني إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من أئمة الحديث كما

---

[٦٩] المرجع السابق، ص٣٧٦.

[٧٠] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج١، ص٣١٤.

[٧١] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٦١.

[٧٢] المرجع السابق، ص٣٤٧.

أوضحته في كتابي "تقريب المنهج" بترتيب المدرج، وحكيت فيه عن ابن خزيمة أنه قال: رأيت أنس بن مالك في المنام فأخبرني أنه مرفوع."[٧٣]

٣. ما تفرَّد به بعض الرواة ممَّن ضعف منهم:

وجد ابن حجر حديثين تفرَّد بهما بعض الرواة ممَّن ضعف منهم، وانطبقت عليهما هذه العلة، وكان لكلٍّ منهما متابعة.[٧٤] ولم يقصد أن هذه المتابعة ذُكِرت في الصحيح، علماً أن الحديث الأول مروي عن أُبي بن عباس، الذي لم يروِ عنه البخاري إلا حديثاً واحداً يتعلَّق باسم فرس النبي ﷺ. قال ابن حجر: "ضعَّفه أَحْمد وابن معِين، وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِالْقَوِيّ، قلت لَهُ: عِنْد البُخَارِيّ حَدِيث وَاحِد فِي ذكر خيل النَّبِي ﷺ... وَقد تَابعه عَلَيْهِ أَخُوهُ عبد الْمُهَيْمِن بن الْعَبَّاس، وروى لَهُ التِّرْمِذِيّ وابن ماجه."[٧٥]

أمّا سبب ضعف الحديث الثاني فهو إسماعيل بن أبي أويس بسنده أن عمر استعمل مولىً له يُدْعى هنياً على الخمس... وقد ضعَّف الدارقطني إسماعيل، فسأل ابنُ حجر: لماذا ضعَّف الدارقطني إسماعيل هنا فقط في هذا الحديث، وقد روى عنه البخاري كثيراً من الأحاديث؟ فأجاب: "وأظن أَن الدارقطني إنما ذكر هَذَا الْموضع من حَدِيث إِسْمَاعِيل خَاصَّة، وَأعْرض عَن الْكثير من حَدِيثه عِنْد البُخَارِيّ؛ لكَون غَيره شَاركهُ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيث، وَتفرَّد بِهَذَا، فَإِن كَانَ كَذَلِك فَلم يتفرَّد بِهِ، بل تَابعه عَلَيْهِ معن بن عِيسَى، فَرَوَاهُ عَن مَالك كَرِوَايَة إِسْمَاعِيل سَوَاء."[٧٦]

ولكن يبقى هذا الحصر بحديثين فقط بناءً على اجتهاد ابن حجر في الحكم على الرواة في الصحيح، والدفاع عنهم فيه نظر ومجازفة. والحقيقة أنه يوجد رواة كُثر ضعفوا في الصحيحين، ودافع عنهم ابن حجر، وأخرجهم من دائرة الضعف، مثل خالد بن مخلد القطواني.[٧٧] وقد تفرَّد هؤلاء بأحاديث ليست قليلة بل مشكلة، علماً أننا خصَّصنا لهم مبحثاً بعد فصلهم عن هذا البحث لغزارة المادة.

---

[٧٣] المرجع السابق، ص٣٦٠.
[٧٤] المرجع السابق، ص٣٦١.
[٧٥] المرجع السابق، ص٣٨٩.
[٧٦] المرجع السابق، ص٣٦٣.
[٧٧] المرجع السابق، ص٤٠٠.

٤. ما حُكِم فيه بالوَهم على بعض رجاله:

لم يجب ابن حجر صراحةً عن هذه الإشكالية، واكتفى فقط بالإشارة إلى أن منها ما يُؤثِّر فيه الوهم قدحاً، ومنها ما لا يُؤثِّر، وأحال إلى التفصيل كما سيأتي. وظاهر هذا إقرار منه بوجود أوهام وقعت لبعض الرواة في الصحيح، أثَّرت في الصحة، لكنها لم تغب عنه في تفصيل الدفاع عن البخاري أو مسلم بذكرها في الصحيح؛ لأن الشيخين ذكرا الحديث الذي فيه الوهم لبيان ذلك، بدليل طريقة سوقهما كما في حديث ابن عباس، فقد ذكر ابن حجر ما نصُّه: "قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ أخرج مُسلم حَدِيث الْأَشَج عَن أبي خَالِد عَن الْأَعْمَش عَن الحكم وَمُسلم البطين وَسَلَمَة بن كهيل عَن سعيد وَعَطَاء وَمُجَاهد عَن ابن عَبَّاس أَن امْرَأَة زعمت أَن أُخْتهَا مَاتَت وَعَلَيْهَا صَوْم الحَدِيث، قَالَ: وَقَالَ البُخَارِيّ وَيذكر عَن أبي خَالِد فَذكره، قال ابن حجر: ... قد أوضحت هَذِه الطّرق فِي كتابي "تغليق التَّعْلِيق"، وبيَّنت أَنه لَا يلْحق الشَّيْخَيْنِ فِي ذكرهمَا لطريق أبي خَالِد لوم؛ لِأَن البُخَارِيّ علَّقه بصيغَةٍ يُشير إِلَى وهمه فِيهِ، وَأمّا مُسلم فَأخْرجهُ مُقْتَصراً على إِسْنَاده دون سِيَاق مَتنه."[٧٨]

وفي مثال آخر، أجاب ابن حجر عن الوهم الذي وقع في الحديث بأنه سَبْق قَلمٍ من البخاري، قائلاً: "وَيُؤَيّد أَنه من سبق الْقَلَم أَن البُخَارِيّ قد أخرجه فِي مَوضِع آخر من رِوَايَة ابن عون عَن مُجَاهِد عَن ابن عَبَّاس وَهُوَ الصَّوَاب."[٧٩]

وقد أجاب أيضاً بسبق القلم في معرض إجابته عن أبي علي الجياني في حديث أبي هريرة "كنّا في غزوة خيبر"؛ إذ قال: "قَالَ: وَكَلَامه فِيهِ اخْتِصَار وَحذف لَا يفهم الْمُرَاد مِنْهُ، وَفِيه وهم فِي قَوْله. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لأَنَّ عَبْدَ الله بن عبد الله لَا يعرف، وَالصَّوَاب إِن شَاءَ الله عبد الرَّحْمَن بن عبد الله... قلت: الْخطب فِيهِ يسير من سبق الْقَلَم من عبد الرَّحْمَن إِلَى عبد الله... ."[٨٠]

---

[٧٨] المرجع السابق، ص٣٥٩.

[٧٩] المرجع السابق، ص٣٦٦.

[٨٠] المرجع السابق، ص٣٦٩.

٥. ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن:

سبق القول عن علة الاضطراب في الصحيحين، من حيث السند، والاختلاف في الرواة. وقد خصَّص ابن حجر قسماً آخرَ لما اختلف في المتن، ورأى أن التعليل بالاضطراب في ألفاظ المتن شكلي وغير مُؤثِّر؛ نظراً إلى إمكانية الجمع أو الترجيح، يقول في ذلك: "فَهَذَا أَكْثَره لَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ قدح لِإِمْكَان الْجمع فِي الْمُخْتَلف من ذَلِك أَو التَّرْجِيح."[٨١]

وذكر ابن حجر بعض الأمثلة التي فيها تغيير في بعض ألفاظ المتن، واختلاف ظاهر؛ للتنبيه على أمر مهم يخص انتقاد الدارقطني وغيره من أئمة النقد الذين ركَّزوا نقدهم على الأسانيد من دون المتون، فقال: "على أَن الدَّارَقُطْنِيّ وَغَيره من أَئِمَّة النَّقْد لم يتَعَرَّضُوا لِاسْتِيفَاء ذَلِك من الْكِتَابَيْنِ كَمَا تَعَرَّضُوا لذَلِك فِي الْإِسْنَاد."[٨٢]

وبوجه عام، فإنه يرى أن ما انتقده الأئمة على الصحيح لا يظهر منه ما يُؤثِّر في أصل موضوع الكتاب إلا النادر. وقد ضرب أمثلة على ذلك ممّا لم يتعرَّضوا له، مثل: حديث جابر في قصة الجمل، وحديثه في وفاء دَين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المخابرة، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها وأختها، وغير ذلك.

والملاحَظ أن ابن حجر في مثل هذه الأمثلة يتعسَّف كثيراً لإزالة الاضطراب؛ ففي قصة جمل جابر –مثلاً– لا يرى مانعاً في حملها على تعدُّد الواقعة، وأنها وقعت أكثر من مرَّة لعسر الجمع بين القصتين، بل إنه في قصة الواهبة نفسها يؤكِّد وجود أكثر من واهبة، وأن اضطراب ألفاظ المتن يحمل على أنها قصتان مختلفتان، يقول في ذلك: "وَهَذِهِ الْأَظْهَرُ فِيهَا التَّعَدُّدُ."[٨٣]

---

[٨١] المرجع السابق، ٣٤٨ .

[٨٢] المرجع السابق، ٣٤٨ .

[٨٣] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج٩، ص٢٠٧.

رابعاً: إجابات عامة عن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين

ذكر النووي وابن حجر أجوبة بالجملة عن الأحاديث التي انتُقِدت في الصحيح، وبالغ النووي بقوله: "إنه قد أُجيب عن كل الأحاديث المنتقدة أو أكثره."[٨٤] ولم يرتضِ ابن حجر منه هذه المقولة، فقال: "وسيظهر من سياقها والبحث فِيهَا على التَّفْصِيل أَنَّهَا لَيست كلهَا كذلك"، وقال أيضاً: "وقد أُجيب عن ذلك، أو أكثره هو الصَّوَاب، فَإِنَّ مِنْهَا مَا الْجَواب عَنهُ غير منتهِض."[٨٥] وقد أشار السخاوي إلى أن أجوبة النووي وابن حجر فيها تكلُّف في بعض أجزاء من الجملة.[٨٦]

وفيما يخص الإجابات بالجملة عن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، فقد أجملناها في خمس قواعد عامة، هي:

١. الأحاديث المنتقدة لا تقدح بأصل موضوع الصحيحين لوروده من جهة أُخرى:

بدأ ابن حجر في الإجابة عن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين بتنبيهٍ وجَّهه إلى كل مصنِّف، بوصفه مقدمةً لما بعده من الأجوبة، وعَدَّ ذلك على سبيل الإجمال لكل حديث انتُقِد فيهما؛ بأن يعلم "أَنَّ هَذِه الْأَحَادِيث وَإِنْ كَانَ أَكْثَرهَا لَا يقْدَح فِي أصل مَوْضُوع الْكتاب فَإِنَّ جَمِيعهَا وَارِد من جِهَة أُخْرَى."[٨٧]

إذن، دافع ابن حجر –بالعموم– عن الأحاديث المنتقدة من حيث ورودها جميعاً من جهة أُخرى، ولو قال إن معظمها أَولى؛ لأنه ذكر أحاديث لم ترد من جهة واحدة معلولة كما ذكر في الأحاديث التي فيها إرسال أو تدليس مع عنعنة. غير أن استقراء الأحاديث المنتقدة (١١٠ أحاديث) يؤكِّد أن كثيراً منها جاءت بوصفها متابعةً أو شاهداً، حتى إن ابن حجر دافع عن ذلك بقوله: "لم يهمل البخاري حكاية هذا الاختلاف،"[٨٨] أو قوله:

[٨٤] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، مرجع سابق، ص٢٧.
[٨٥] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٤٦.
[٨٦] السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، مرجع سابق، ج١، ص٥٢.
[٨٧] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٤٦.
[٨٨] انظر مثال ذلك:
– ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، الأحاديث ذات الأرقام: ١٣، ٢٣، ٤٩، ٥٠.

"يُعتذَر للبخاري عن تخريجه بأن اعتماده في الباب إنما هو على حديث...،"[٨٩] ولكن قَلَّ أن يُسلِّم ابن حجر بإعلال هذه الأحاديث، فصحَّح الوجهين على الاحتمال غالباً.

٢. تعليل أيِّ ناقد يقابله تصحيح الشيخين، وهما متقدمان عليه:

وهو ممّا نصَّ عليه ابن حجر على سبيل الإجمال، استناداً إلى إمامة الشيخين، وعلو مكانتهما في علم الحديث؛ إذ قال: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل... فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة."[٩٠]

ولا يمكن الشكّ في إمامة الشيخين، وتقدُّمهما على غيرهما بهذا العلم، ولكن يبقى عملهما ضمن دائرة الاجتهاد القابل للخطأ والصواب. فإطلاق الصواب على رأيهما دائماً فيه تعسُّف ومغالاة أمام قواعد علوم الحديث النسبية، ولا سيما أن عدداً من النقاد قد يتَّفقون على تعليل حديث في الصحيحين، فيصعب تخطئتهم جميعاً. بل إن ابن حجر يخالف أحياناً هذه القاعدة في إجاباته التفصيلية حين يتعذَّر عليه إيجاد مخرج للنقد، فنجده يُبرِّر مرَّةً بقوله: "سبق قلم من البخاري،"[٩١] أو "كبوة فارس"، أو لا يجد جواباً عن ذلك.

٣. النقد مبني على قواعد ضعيفة عند المحدِّثين:

نصَّ الإمام النووي على هذه الإجابة أو القاعدة في معرض دفاعه عن أحاديث الصحيحين، ورده على الدارقطني؛ إذ قال: "وهذا الذي استدركه -أي الدارقطني- بناه على القاعدة المعروفة له ولأكثر المحدِّثين؛ أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو

---

[٨٩] المرجع السابق، حديث رقم١٨.

[٩٠] المرجع السابق، ص٣٤٥.

[٩١] انظر: ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، حديث رقم٥٢، وحديث رقم٦٥، وحديث رقم٨١. قال ابن حجر: "فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بُدَّ للجواد من كبوة."

إرسال واتصال حكموا بالوقف والإرسال، وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة، والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء، والبخاري ومسلم ومحققي المحدِّثين أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة."[٩٢]

وقد نقل عنه ابن حجر ذلك في مقدمة شرحه للبخاري؛ إذ عَدَّ كل انتقادات الدارقطني مبنية على قواعد ضعيفة، يقول في ذلك: "فصلٌ قد استدرك الدَّارَقُطْنِيّ على البُخَارِيّ وَمُسلم أَحَادِيث، فطعن فِي بَعْضهَا، وَذَلِكَ الطعْن مَبْنِيّ على قَوَاعِد لبَعض الْمُحدِّثين ضَعِيفَة جداً مُخَالفَة لما عَلَيْهِ الْجُمْهُور من أهل الْفِقْه وَالْأُصُول وَغَيرهم، فَلَا تغتر بذلك."[٩٣]

فمذهب النووي دائماً الترجيح للوصل أو الرفع، وبالتالي قبول زيادة الثقة مطلقاً فيه نظر، فضلاً عن تعريضه لقواعد المحدِّثين، واعتبارها ضعيفة أمام طريقة أهل الفقه والأصول المبنية على التساهل في التصحيح، وحتى قبول المرسل.

وبالرغم من ذلك، فقد أشار ابن حجر إلى تناقض وقع فيه النووي في جوابه عن الأحاديث المنتقدة؛ إذ قال: "اختلف كلام الشيخ محي الدين في هذه المواضع، فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصُّه فصل قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلّا فيها بشرطهما، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألف الدارقطني... وقد أُجيب عن ذلك أو أكثره أه، وقال في مقدمة شرح البخاري: فصل قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدِّثين ضعيفة جداً."[٩٤]

فالنص الأول دلَّ على إقراره بالنقد ونزول الشيخين عن شروطهما، والنص الثاني يؤكِّد رفض هذا النقد جملةً؛ لأنه –برأيه– مبني على قواعد ضعيفة. والغريب أن النووي قد احتكم لقواعد الفقهاء والأصوليين بناءً على كل زيادة ثقة مقبولة.

---

[٩٢] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، مرجع سابق، ج٦، ص١٤١.
[٩٣] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٤٦.
[٩٤] المرجع السابق، ص٣٤٦.

٤. الأحاديث المعلولة مبنية على علل غير قادحة:

هذه القاعدة قريبة جداً من القاعدة السابقة، وربما اختلفت عبارة النووي بالتعبير عنها؛ إذ نُقِل عنه في مقدمة شرحه لصحيح البخاري ما نصُّه: "إنَّ ما ضُعِّف من أحاديثهما مبني على علل ليست بقادحة."[٩٥]

ويؤكِّد ابن حجر ما قعَّده النووي من أن الشيخين لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة، إلا أنها غير مُؤثِّرة عندهما. فبتقدير توجيه كلام مَن انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.[٩٦]

وقال ابن حجر في "النكت": "والكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه، منها: ما هو مندفع بالكلية، ومنها: ما قد يندفع."[٩٧]

ومن القواعد التي ذكرها ابن حجر، والتي تخص علل المتن قوله: "ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما: ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها."[٩٨]

وتعقيباً على كلام ابن حجر، فإن ما يقدح فيهما سيكون قليلاً جداً لكثرة أوجه الجمع ونفي الاضطراب، وهذا يؤكِّد أن الاضطرب علة نظرية يصعب تطبيقها في الحديث إلا نادراً، وأنها لم تُؤثِّر في ضبط الراوي من حيث لم يستطع ضبط الحديث، إلا أن الجواب يتمثَّل في عدم وقوع الاضطراب في أصل الحديث أو محل الاستدلال.

قال المليباري: "أمّا ما وقع في الصحيحين من اضطراب مثلاً، وهو يقسم إلى مُؤثِّر وغير مُؤثِّر، فما وقع فيهما كله من نوع غير المُؤثِّر لكونه وقع في بعض الجمل التي لم تكن محل استدلال لديهما."[٩٩] وهذا قد يطرح أسئلة عدَّة، أهمها: متى تكون العلة قادحة

---

[٩٥] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، مرجع سابق، ج١، ص١٤٦.

[٩٦] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري (المقدمة)**، مرجع سابق، ص٣٤٥.

[٩٧] ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج١، ص٣٨١.

[٩٨] المرجع السابق، ج٢، ص١١٩.

[٩٩] المليباري، حمزة. **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين**، بيروت: دار ابن حزم، ط٢، ٢٠٠١ م، ص٢٣٩.

ومُؤثِّرة؟ هل يمكن إطلاق إجابة عن كل أحاديث الصحيحين بأنها أُعِلَّت بعلل غير قادحة؟ لو كانت كذلك، لماذا ألَّف الدارقطني وغيره في علل أحاديث الصحيحين؟

٥. ليس كل حديث في الصحيحين هو في الاحتجاج عند الشيخين:

يجب التنبيه في هذه القاعدة على أمر مهم يتعلَّق بمنهجية الشيخين في رواية الأحاديث في الصحيحين؛ فهما قد يرويان أحاديث ليست من باب الاحتجاج، وإنما لبيان علتها، وهو ما نصَّ عليه مسلم نصّاً صريحاً في مقدمته من ذكر الأحاديث المعللة في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح.[١٠٠]

وفي حال وقع خلاف في فهم كلام مسلم، فإن القاضي عياض أكَّد أن مرادَ مسلمٍ هو ذكر الأحاديث المعلولة في صحيحه، لا المذكورة في كتاب آخر؛ إذ قال: "وكذلك علل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها، قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والإسناد والزيادة والنقص وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كل ما وعد به."[١٠١] وهذا على خلاف ما نصَّ عليه الحاكم؛ إذ تأوَّل كلام مسلم على أنه "إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً، ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة."[١٠٢]

ويؤكِّد ما رجَّحه القاضي عياض من ذكر الأحاديث المعللة في الصحيح، دراسة الباحث الموسومة بـ "الأحاديث المعلولة في التمييز والواردة في الصحيحين"[١٠٣] التي اشتملت على خمسة أمثلة رواها مسلم في التمييز، ثم رواها في الصحيح بوصفها أحاديث معلولة على تفصيل وقرائن مبثوثة في البحث.

بل ظهر لنا أن ذكر الأحاديث التي قصد مسلم إعلالها في الصحيح لم تُستوعَب بعدُ أو تُحقَّق، وأن قراءتنا لصحيح مسلم ومنهجه قاصرة، وأن كثيراً من الأحاديث تُنسَب

---

[١٠٠] مسلم، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، المقدمة، ص٧.

[١٠١] النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، مرجع سابق، ج١، ص٢٣.

[١٠٢] المرجع السابق، ج١، ص٢٣.

[١٠٣] بحث قُبِل للنشر في "المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية"، جامعة آل البيت، الأردن، تاريخ الموافقة: ٣١ تموز ٢٠١٧م.

إلى مسلم بوصفها أحاديث صحيحة يُحتَج بها، ويُدافَع عنها من باب تصحيح الوجهين؛ على أن يكون ذلك من خلال سياق مسلم لها. غير أن التعمُّق في سياقها يُظهِر أنه أراد تعليلها وذكرها من باب التضاد، وبخاصة عندما يذكر الأحاديث المتعارضة والمشكلة. وهذه القراءة النقدية لصحيح مسلم ضرورية؛ لما فيها من إنصاف لمسلم، والدفاع عن النبي ﷺ في آنٍ معاً، وهو أَولى من نسبة هذا التناقض أو الإشكال إلى الصحة، ثم إلى النبي ﷺ، ثم محاولتنا الإجابة عنه، ودفع التعارض بأجوبة باردة لا تليق بمقام النبوة، ولا تُسعِف العقول السليمة.[١٠٤]

أمّا البخاري فالأمر عنده أكثر وضوحاً؛ إذ يروي الحديث لنكتة حديثية، أو بيان علته، أو الإشارة إلى نقد متنه، لا للاحتجاج، لذلك كان من أجوبة ابن حجر على مَن انتقد بعض الأحاديث في الصحيح مثل حديث أبي خالد: "أنه لا يلحق الشيخين في ذكرهما لطريق أبي خالد لوم؛ لأن البخاري علَّقه بصيغة يشير إلى وهمه فيه، وأمّا مسلم فأخرجه مقتصراً على إسناده دون سياق متنه."[١٠٥]

ويؤكِّد ابن حجر هذه القاعدة في دفاعه عن البخاري؛ لسياقه بعض الأحاديث المرسلة أو الموقوفة ضمن الأحاديث المسندة، في حال جاءت موصولة من طريق آخر أو مرفوعة. وسبب ذكر الطريقين يجيب عنه ابن حجر بقوله: "ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال مُنبِّهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل، ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك." [١٠٦]

وكلام ابن حجر في "النكت" هو أكثر وضوحاً في معرض دفاعه عن الأحاديث المنتقدة؛ إذ قال: "أيضاً ومنها ما يشير صاحب الصحيح إلى علته كحديث يرويه مسنداً، ثم يشير إلى أنه يروى مرسلاً، فذلك مَصِيرٌ منه إلى ترجيح روايةِ مَن أسنده على مَن أرسله."[١٠٧]

---

[١٠٤] سنعمل بحثاً مستقلاً إن شاء الله عن هذه الجزئية، يتضمَّن التدليل على فكرتنا بأمثلة كثيرة من الصحيح، خلافاً لمَن يَدَّعي تصحيح الوجهين.

[١٠٥] ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري**، مرجع سابق، ص٣٥٧.

[١٠٦] المرجع السابق، ص١٥.

[١٠٧] ابن حجر العسقلاني، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، مرجع سابق، ج١، ص٣٨٣.

إن الإشارات النقدية التي تتناول نقد أحاديث رواها البخاري في صحيحه هي أكثر وضوحاً منها عند مسلم، وبخاصة إذا روعي سياق البخاري للحديث؛ كأن يكون متابعة، أو في غير مظانه، أو في حال اختصاره المتن، أو حتى في حال عدم ذكره أحياناً، والاكتفاء بقوله وذكر الحديث، أو الاحتجاج برواية من دون أُخرى بالرغم من وجود الروايتين في الصحيح؛ لذا يجب التوضيح -كما سبق- أن الأحاديث المعللة المذكورة في الصحيحين قد لا تكون منتقدة عليهما طالما وُجِدت قرائن قاطعة على عدم الاحتجاج بهما، وهذه الجزئية تحتاج إلى بحث مستقل نحن بصدد إنجازه إن شاء الله تعالى.

خاتمة:

أفضت الدراسة التأصيلية والنقدية لمنهج المحدِّثين في التعامل مع الصحيحين من خلال الأحاديث المنتقدة إلى جملة من النتائج، أهمها:

١. للصحيحين مزية عند المحدِّثين تُميِّزهما من كتب الحديث الأُخرى؛ نظراً إلى جلالة الشيخين، وإتقانهما العمل، ولكن ذلك لم يمنع بعض النقاد من استثناء بعض الأحاديث التي لم تتوفر فيها شروط الشيخين.

٢. إقرار معظم المحدِّثين بمشروعية انتقادات العلماء للصحيحين من دون استنكارها، واستثناؤها من التلقّي، وزيادة ابن حجر عليها الأحاديث المتعارضة في الصحيحين، وتأليف كتب خاصة بالأحاديث المنتقدة في الصحيحين؛ بغية تهذيب العمل، وتنقية سُنة النبي ﷺ.

٣. عدم وجود دليل واضح صحيح يؤكِّد توقُّف النقد في أيٍّ من العصور؛ ما يعني أن في كل عصر ثمة مَن يستدرك على السابقين، وينتقد بعض الأحاديث في الصحيحين.

٤. انقسام معظم انتقادات العلماء لأحاديث الصحيحين إلى قسمين رئيسين، وكلاهما يصب في السند فقط: الأول يتعلَّق بالانقطاع الظاهر والخفي ومعه الوقف، والثاني يخصُّ الوهم والاختلاف.

٥. إفادة ابن حجر ممَّن دافع عن الصحيحين سابقاً، ولا سيما ابن الصلاح والنووي، وتضمين مقدمته أجوبة عامة وخاصة عن انتقادات العلماء. غير أن الملاحَظ على إجاباته أنها لا تخرج في معظمها عن الاحتمالية، والتعميمات التي تحتاج إلى دليل، وإنما جعل الاختلاف مبنياً في الغالب على صحة الوجهين، أو تعدُّد الواقعة، مع إقراره ببعض العلل التي يرى تعسُّفاً في الإجابة عنها.

٦. تقسيم ابن حجر أجوبته عن انتقادات المحدِّثين إلى ثلاثة أقسام؛ أولها الجواب فيه ظاهر، وثانيها الجواب فيه محتمل، وثالثها الجواب فيه تعسُّف.

٧. استناد ابن حجر في الدفاع عن الانقطاع في السند، على إبطال دعوة الخصم، وتصويب فعل البخاري؛ لأن شرطه الاتصال، أو تصويب صحة الوجهين وهو الغالب، أو ذكر الوجه المعلول للإشارة فقط، أو كونه في المتابعات، بل قد يكون صحَّ عنده من حيث المجموع.

٨. إجابة ابن حجر عمّا انتُقِد بالانقطاع في الأحاديث بسبب أدوات التحمُّل التي فيها نظر واختلاف في صحتها (مثل: المكاتبة، والمناولة، والإجازة) بأنها طرق صحيحة عند البخاري، الذي نصَّ عليها بالصحيح. وعلى هذا، فمَن يَدَّعي الانقطاع ينازع المؤلّف في دعواه، ولكن هذه الإجابة تدعونا إلى الوقوف على مفهوم الاتصال عند الشيخين، وما وقعا فيه من تساهل، خلافاً لما نظر إليه المتقدمون من طول ملازمة، وغير ذلك.

٩. عدم انتقاد العلماء مرسل الصحابي في الصحيحين -بالرغم من كثرته- لأن له حكم المتصل، وقد وُجِد منه كثير في الصحيحين، واستدل العلماء بصنيع الشيخين على أن له حكم المتصل. أمّا ما وقع من مراسيل تابعين في الصحيح من حيث الظاهر، فيرى ابن حجر أنها متصلة أيضاً لوجود قرائن عند البخاري، لها حكم المتصل والسماع من الصحابي.

١٠. بخصوص مسألة التدليس والعنعنة في الصحيحين -على ما فيها من اعتراضات من كثير من المحدِّثين- فإن العديد من النقاد لم يُسلِّموا بما أجاب عنه النووي وابن حجر

من أنها تُعَدُّ متصلة طالما تبنّاها الشيخان في الصحيح لشرطهما؛ لأنه لا دليل على ذلك، وهو إحالة إلى جهالة.

١١. ما سبق من أحكام يسري على الموقوف والمرفوع في الصحيح، على ما نصَّ عليه ابن حجر.

١٢. الوهم الذي وقع من الرواة في الصحيحين، أو الاختلاف بينهم، أو الاختلاف على اسم راوٍ، رجَّح ابن حجر في معظمه قول البخاري، وتوقَّف عند بعضه، ووافق النقاد في بعضه الآخر.

١٣. بخصوص كل ما سبق من انتقادات لأحاديث الصحيحين، فإن النووي وابن حجر نصّا على أنها لا تُؤثِّر في الصحيحين؛ لأنها علل ضعيفة غير قادحة وغير مُؤثِّرة. وهذا الكلام مُعارِض لما أثبته علماء العلل، وهو يعني -في حال اعتماده- أن علم العلل لا يسري على أحاديث الصحيحين.

١٤. من الواضح أن الشيخين قد رويا في كتابيهما أحاديث معلولة بقصد بيان العلة والاختلاف والشذوذ، لا بقصد الاحتجاج وصحة الوجهين، وكان الأَولى بابن حجر أن يُفعِّل هذه القاعدة أكثر لحل كثير من الإشكال، علماً أن المتقدمين (مثل: أبي داود، والنسائي) يذكرون في سننهم الصحيح والمعلول، في ما يُمثِّل جُلَّ طريقة المتقدمين، حتى إن مسلم نصَّ على ذلك في مقدمته.

١٥. اعتبار صنيع الشيخين جواباً عند ابن حجر في الدفاع عنهما، بل تقعيداً لعلوم الحديث؛ فعمل الشيخين دلالة على أن الأمر جائز، مثل: التحمُّل عن طريق الإجازة والمناولة، أو اجتماع الاضطراب مع الصحة. وهذا إشكال: إذ كيف يكون صنيع الشيخين تقعيداً لعلوم الحديث وبنفس الوقت نحاكم الصحيحين على قواعد المحدِّثين، وربما لهذا السبب اعتبر النووي أن القواعد التي حوكم عليها الصحيحان عند المحدِّثين ضعيفة كما سبق.

١٦. من غرائب ابن حجر في الدفاع عن حديث في الصحيح استدلاله بالرؤية في المنام من بعض الرواة.

١٧. الاعتقاد أن ابن حجر قد حمَّل البخاري ما لا يحتمل في تصحيح الوجهين المتعارضين في الصحيح، ولا سيما أنه أقرَّ بوجود أمثلة كثيرة على ذكر البخاري الوجهين لبيان الاختلاف، وهذا يدل على أن منهج البخاري يُضارِع منهج مسلم في ذكر الأحاديث المعلولة مع الصحيحة، بل إن ذلك يُمثِّل معظم طريقة المتقدمين في ذكر الحديث وعلته.

١٨. وقوع النقد في أحاديث الصحيحين ممّا سبق فقط على السند. أمّا المتن واختلاف ألفاظه ومتونه فلم يتعرَّض له الدارقطني وغيره كما ذكر ابن حجر، ورأى أن هذا الاختلاف في مجمله غير مُؤثِّر لكثرة طرق الجمع، ونفي الاضطراب عنه.

١٩. تنبيه ابن حجر لوجود أحاديث على شرط الدارقطني في النقد والتتبُّع، وعدم ذكرها اكتفاءً بما نصَّ عليه الدارقطني فقط في التتبُّع.

ختاماً، فإننا نوصي بالتعمُّق في منهج الشيخين (البخاري، ومسلم)، وإعادة النظر في منهج كلٍّ منهما، ولا سيما ما يتعلَّق بإيراد الأحاديث المعلولة أو المختلفة؛ أملاً في تغيير كثير من الإجابات الاحتمالية والتعسُّفية التي ذكرها ابن حجر وغيره في الدفاع عن الصحيحين.

صدر حديثاً

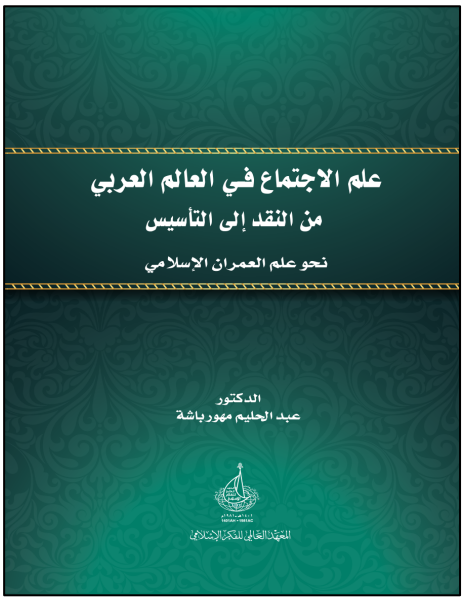

علم الاجتماع في العالم العربي

من النقد إلى التأسيس

نحو علم العمران الإسلامي

تأليف: الدكتور عبد الحليم مهورباشة

الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م

٣٥٢ صفحة

الغرضُ منه فتحُ ملفٍ فكريٍّ وخارطةٍ معرفيَّةٍ عن علمِ الاجتماعِ في العالَمِ العربيِّ؛ إذْ ظهرَ هٰذا العلمُ في المجالِ التداوليِّ الغربيِّ، ثُمَّ ارتحلَ إلى المجالِ التداوليِّ العربيِّ، ما يستدعيَ عمليَّةَ تأصيلٍ لتبيئتهِ في الثقافةِ العربيَّةِ الإسلاميَّةِ، وتبيانَ أهمِّ الانتقاداتِ المعرفيَّةِ والمنهجيَّةِ التي تعرَّضَ لها، وتوضيحَ طبيعةَ أزمتِهِ المعرفيَّةِ وعلاقةِ هٰذه الأزمةَ بهيمنةِ الرؤى الوضعيَّةِ على مفاهيمِهِ ونظرياتِهِ وأدواتِهِ، وتفحّصَ المحاولاتِ التي بذلها بعضُ الباحثينَ في العالَمِ العربيِّ لتأصيلِ علمِ الاجتماعِ، وتقويمَها.

والرؤيةُ الاستشرافيةُ لهٰذا الكتابِ، تتمثل في تقديمِ بديلٍ معرفيٍّ لعلمِ الاجتماعِ الغربيِّ، اصطلحنا على تسميتِهِ "علمَ العمرانِ الإسلاميِّ"، وتُكوِّنُ الرؤيةُ الإسلاميَّةُ إلى العالَمِ والنموذجُ المعرفيُّ الإسلاميُّ مرجعيتَهُ المعرفيَّةَ والمنهجيَّةَ، وتتمثل كذٰلكَ في تبيانِ الشروطِ الواجبِ توافُرِها في عمليَّةِ التأصيلِ الإسلاميِّ لعلمِ الاجتماعِ، معَ تأكيدِ ضرورةِ أن يحفظَ هٰذا العلمُ أصولَ المجالِ التداوليِّ الإسلاميِّ، ويُسْهِمَ في دراسةِ الفعلِ الإنسانيِّ في إطارِ منظومةِ القيمِ الإسلاميَّةِ، ويوظِّفَ منهجَ الجمعِ بينَ القراءَتينِ: قراءَةَ الوحيِ، وقراءَةَ العالَمِ الاجتماعيِّ.